

Deloitte.



المؤشر الوطني للبيانات :

تحسين ممارسات إدارة البيانات في المملكة

MAKING AN
IMPACT THAT
MATTERS

since 1845

١ | مقدمة: مقدمة سريعة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مكتب إدارة البيانات الوطنية والمؤشر الوطني للبيانات "نضيء"

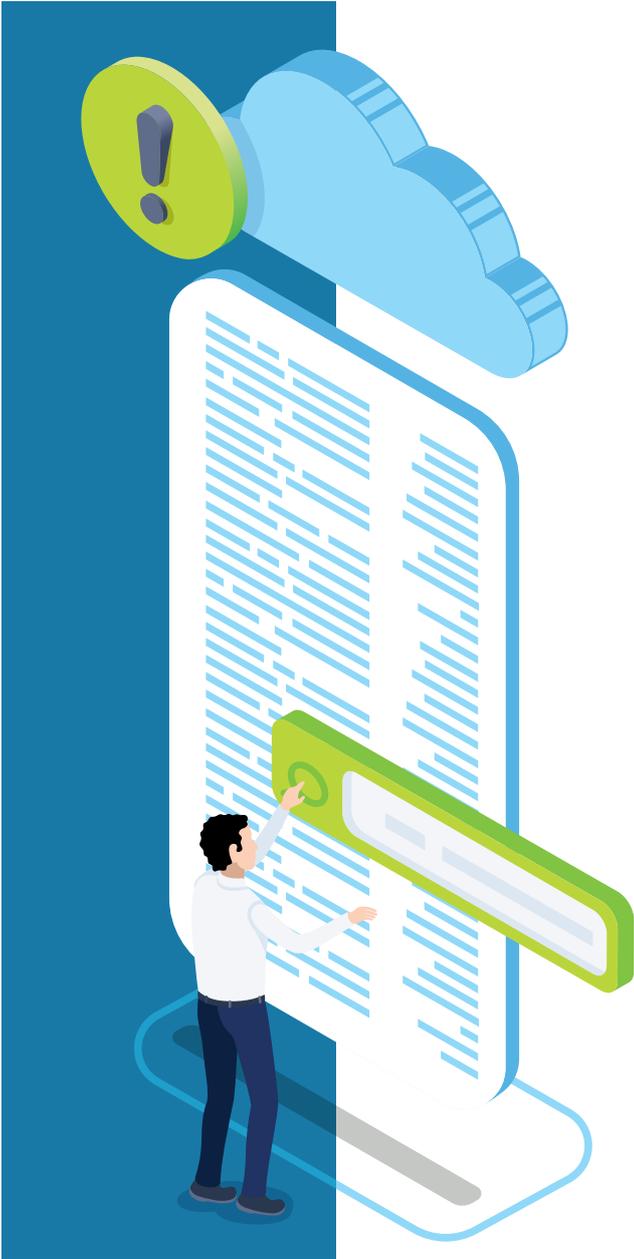
كجزء من الرؤية السعودية 2030، تم إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لدفع جدول أعمال البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي ودعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. تشرف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي على تطوير وتنفيذ سياسات ومعايير البيانات، وآليات الحوكمة، وقدرات إدارة البيانات وحمايتها، ومبادرات البيانات والذكاء الاصطناعي.

أحد البرامج الرئيسية التي تم إطلاقها هو برنامج التحول الوطني (NTP) الذي يهدف إلى تحقيق الحوكمة في التميز التشغيلي، إنشاء البنية التحتية اللازمة ورفع مستويات المعيشة. وفي إطار برنامج التحول الوطني وجهودها المتواصلة لدفع جدول أعمال البيانات الوطنية، أطلقت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي المؤشر الوطني للبيانات "نضيء"، منصات البيانات المفتوحة وحوكمة البيانات التي تهدف إلى بناء مركز للبيانات العامة، وتمكين الشفافية، وتعزيز المشاركة الإلكترونية وتحفيز الابتكار.

تم إطلاق المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" في نهاية عام 2023، هو مؤشر نضج خاص بالبيانات لقياس ممارسات البيانات لدى الجهات في أربعة عشرة مجالاً من مجالات إدارة البيانات. بالإضافة، يزود مؤشر "نضيء"، الكيانات بعوامل تمكين أساسية لقياس ممارسات إدارة البيانات الحالية، تحقيق مستويات تقييم عالية، وتحسين إدارة البيانات بشكل مستمر.

تعد إدارة البيانات (DM) وحماية البيانات الشخصية (PDP) أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمملكة العربية السعودية لتحقيق رؤيتها في أن تصبح رائدة عالمياً في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإن تنفيذ سياسات ومعايير البيانات عبر الكيانات يطرح العديد من التحديات، مثل جمع وحماية الكميات المتزايدة من البيانات، والموازنة بين فوائد ومخاطر الوصول إلى البيانات ومشاركتها، مع ضمان الامتثال لأنظمة خصوصية البيانات.

للتغلب على هذه التحديات، يحتاج مكتب إدارة البيانات الوطنية إلى طريقة لتقييم أداء وتأثير ممارسات إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية بشكل دوري، وتقديم ملاحظات وتوصيات للتحسين. وقد ضم المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" لتلبية هذه الحاجة من خلال تقييم مرتين في السنة على الأقل، لمدى امتثال ونضج على مدى أربعة عشرة نطاقاً من إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية (باستثناء نطاق أمن وحماية البيانات من مكتب إدارة البيانات الوطنية). فضلاً عن ذلك، يوفر المؤشر الوطني للبيانات الوطنية "نضيء" إطار عمل موحد وشفاف للإبلاغ عن هذه الممارسات وتحسينها.



٢ | الخلفية: الوضع الحالي لإدارة البيانات في المملكة العربية السعودية والحاجة إلى المؤشر الوطني للبيانات "نضيء"

أن يحدث هذا الانتقال من مكتب إدارة البيانات الوطنية إلى المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" بشكل تدريجي، حيث تم إضافة تقييم النضج والتميز التشغيلي، مما يوفر تقييمًا أكثر تفصيلاً وشمولاً لممارسات إدارة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" نهجًا فريدًا يتجاوز أطر عمل أفضل الممارسات مثل جمعية إدارة البيانات الدولية (DAMA) وخدمات التحول الرقمي (DMI) مع تضمين التميز التشغيلي، وكونه إطار عمل مرن يمكن تكييفه مع حجم الجهة ونوع أعمالها.

مكتب إدارة البيانات الوطنية هو المسؤول عن وضع معايير إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية. تم تقسيم تنفيذ هذه المعايير إلى خمسة عشرة مجالاً بناءً على ثلاث أولويات. بينما قدم مكتب إدارة البيانات الوطنية ضوابط وتوجيهات لإدارة البيانات والحوكمة، فإن تطوير المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" يخدم هدفاً محدداً.

يوفر المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" إطار مراقبة فعال وموجه نحو النتائج والتقييم، للتحقق من صحة تنفيذ ضوابط مكتب إدارة البيانات الوطنية بشكل فعال. يوفر المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" إطار موحد وشفاف لقياس وإعداد التقارير بشأن إدارة البيانات وأداء حماية البيانات الشخصية. يجب

٣ | الأهداف

الأهداف الرئيسية والفوائد الناتجة عن تنفيذ المؤشر الوطني للبيانات "نضيء"

تطبيق عمليات إدارة دورة حياة البيانات لإدارة البيانات من الإنشاء إلى التخلص منها بالتوافق مع المتطلبات.



إنشاء آليات لإعداد تقارير الامتثال والتدقيق لتتبع مستويات الامتثال ومراقبتها.



الترويج لثقافة إدارة البيانات من خلال برامج تدريب الموظفين وحملات التوعية الموجهة.



إنشاء إطار عمل متين وسياسات حوكمة البيانات التي توجه ممارسات إدارة البيانات وتقيس النضج وتضمن الامتثال لإدارة البيانات.



تحسين جودة البيانات وسلامتها لتعزيز دقة البيانات واكتمالها واتساقها.



تعزيز الفعالية وتحسين كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية لإدارة البيانات.



٤ | المكونات الأساسية للمؤشر الوطني للبيانات "نضيء":

تقديم دليل على الامتثال لمكتب إدارة البيانات الوطنية ومعايير حماية البيانات الشخصية، والتي تتضمن مائة وواحد وتسعون مواصفة تم تعيينها في استبيان النضج. وتحدد الأدلة المقدمة مستوى امتثال ممارسات إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية لدى الجهة، والتي تتراوح بين عدم الامتثال والامتثال الكامل.

قامت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بتصميم المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" استنادًا إلى أبحاث المقارنة المعيارية على مؤشرات البيانات العالمية بهدف تحقيق أفضل الممارسات. يتكون المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" من المكونات الثلاثة التالية:

أ. استبيان تقييم نضج إدارة البيانات:

ت. تقييم التميز التشغيلي (OE):

يحدد هذا التقييم مستوى التقدم في استخدام منصات البيانات الوطنية من خلال فحص الإجراءات والعمليات المؤتمتة لمجالات إدارة البيانات الستة التالية: تكامل البيانات ومشاركتها، البيانات المفتوحة، البيانات الوصفية ودليل البيانات، إدارة البيانات المرجعية والرئيسية، جودة البيانات، وتخزين البيانات. ستجمع الجهات البيانات من مصادر مختلفة وتحللها، مثل قاموس البيانات وبحيرات البيانات ولوحات البيانات وتدقيق البيانات، لقياس الأداء التشغيلي وتأثير ممارسات إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية. يتم استخدام البيانات لاحتساب مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تحدد التميز التشغيلي لممارسات إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية لدى الجهة، والتي تتراوح من "غير المقبول" إلى "الرائد".

يحدد هذا التقييم مدى اتباع الجهة لأفضل الممارسات في أربعة عشرة مجالاً من مجالات إدارة البيانات، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية، والأطراف الأخرى مثل الأفراد والتقنيات والعمليات التشغيلية. يُطلب من الجهة الإجابة على مجموعة من الأسئلة حول هذه المجالات، استنادًا إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات، مع التوافق مع سياسات ومعايير مكتب إدارة البيانات الوطنية. تحدد الإجابات مستوى نضج ممارسات إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية الخاصة بالجهة، بدءًا من غياب القدرات إلى الريادة.

ب. تقييم الامتثال لمعايير إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية:

يحدد هذا التقييم مدى التزام الكيان بمعايير إدارة البيانات ومعايير حماية البيانات الشخصية الصادرة عن مكتب إدارة البيانات الوطنية. يُطلب من الجهة

٥ | التأثير على القطاعات الخاصة

يمكن للجهات الخاصة أيضًا الاستفادة من العمليات المنظمة وأمن البيانات المتطور وممارسات إدارة البيانات المحسنة، ومن خلال مركزية أنشطة البيانات، والاستفادة من أدوات إدارة البيانات، والمواءمة مع المعايير الخاصة بنطاق عمل الجهة، يمكن للجهات الخاصة تعزيز التميز التشغيلي وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصميم تقييم الامتثال واستبيان النضج بناءً على استراتيجية الجهة واحتياجاتها. يمكن تكييف المتطلبات والمنهجية للتوافق مع المعايير الخاصة بنطاق عمل الجهة وأفضل الممارسات والمتطلبات الوطنية.

على الرغم من أن المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" كان مصمم في الأصل للقطاع العام، إلا أنه يمكن أن يساهم في تطوير القطاع الخاص أيضًا.

إذا كانت الجهات الخاصة تهدف إلى الاستفادة من المؤشر الوطني للبيانات "نضيء"، فستحتاج إلى إنشاء أنشطة بيانات في جميع الأقسام والاستفادة من أدوات إدارة البيانات الخاصة بها لمراقبة تلك الأنشطة.

في التميز التشغيلي على سبيل المثال، سيتم التعامل مع أدوات قاموس البيانات المطبقة في الجهة الخاصة كقاموس البيانات الوطني حيث سيطلب من الأقسام توثيق أنظمتها بنفس الطريقة التي يُطلب من الجهات العامة توثيق أنظمتها في قاموس البيانات الوطني. كما يمكن تطبيق الشيء نفسه على المكونات المتبقية من التميز التشغيلي.



٦ | التحديات

التشغيلي. قد يكون من الصعب بناء ومراقبة الإجراءات والعمليات المؤتمتة المطلوبة لقياس جميع مكونات المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" وأثرها على إدارة البيانات وممارسات حماية البيانات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك حاجة لتحسين في هذه المجالات، وهو ما قد يكون من الصعب تحقيقه بدون الأدوات والموارد المناسبة.

القيود على الموارد: تتطلب مراقبة تنفيذ المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" على المستوى الوطني وعبر مختلف الكيانات قدرًا كبيرًا من المهارات والتمويل.



إن التحديات الرئيسية التي قد تواجه الجهات في تنفيذ المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" هي:

إشراك أصحاب المصلحة: إن أحد أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" هو إنشاء وتحفيز مشاركة أصحاب المصلحة. يتطلب المؤشر الوطني للبيانات "نضيء" من الجهات العمل معًا لتحسين ممارسات إدارة البيانات الخاصة بها، ولكن قد يكون هذا صعبًا عندما تكون هناك عدة وحدات عمل وأصحاب مصلحة مختلفون. التعاون هو مفتاح النجاح في إدارة البيانات.



البنية التحتية التكنولوجية: قدم المؤشر الوطني للبيانات الوطنية "نضيء" مفاهيم جديدة للعديد من الجهات، وخاصة التميز

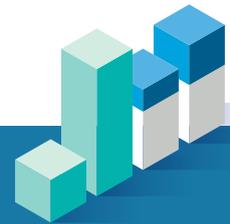


٧ | وجهة نظرنا

البيانات على تقليل النفقات التشغيلية من خلال التخلص من تكرار البيانات وضمان دقتها، وتحسين العمليات المتعلقة بها. يتيح الوصول إلى البيانات الموثوقة إلى تحليل الاتجاهات وفهم مفصل لسلوك الزبائن مما يمكن من اتخاذ قرارات أفضل وأدق. تساهم خدمة الزبائن المحسنة والتجارب الشخصية وخصوصية البيانات في تعزيز ولاء الزبائن على المدى الطويل. أخيرًا، يعزز النهج القوي لإدارة البيانات الابتكار، ويتيح استكشاف نماذج أعمال جديدة وتطوير منتجات تعتمد على البيانات.

هناك العديد من الإجراءات الفورية التي يجب أخذها للبدء بالالتزام بالمؤشر الوطني للبيانات "نضيء"، ومعظمها تتعلق بقياس التميز التشغيلي. أولاً، يجب تحديد مؤشرات أداء رئيسية إضافية للتميز التشغيلي مما يتيح تقييم أكثر شمولاً لممارسات إدارة البيانات. ثانيًا، البيانات المطلوبة لمقاييس التميز التشغيلي ليست واضحة ومباشرة وتحتاج إلى استخلاصها، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام والجهد لجمع المعلومات المطلوبة من مختلف الأنظمة. وأخيرًا، هناك حاجة إلى إنشاء عمليات مؤتمتة لجمع وتحليل البيانات بكفاءة من أجل تحقيق التميز التشغيلي، مع الالتزام باللوائح التنظيمية. ستضمن هذه الإجراءات انتقالاً سلساً وتنفيذاً فعالاً للمؤشر الوطني للبيانات "نضيء".

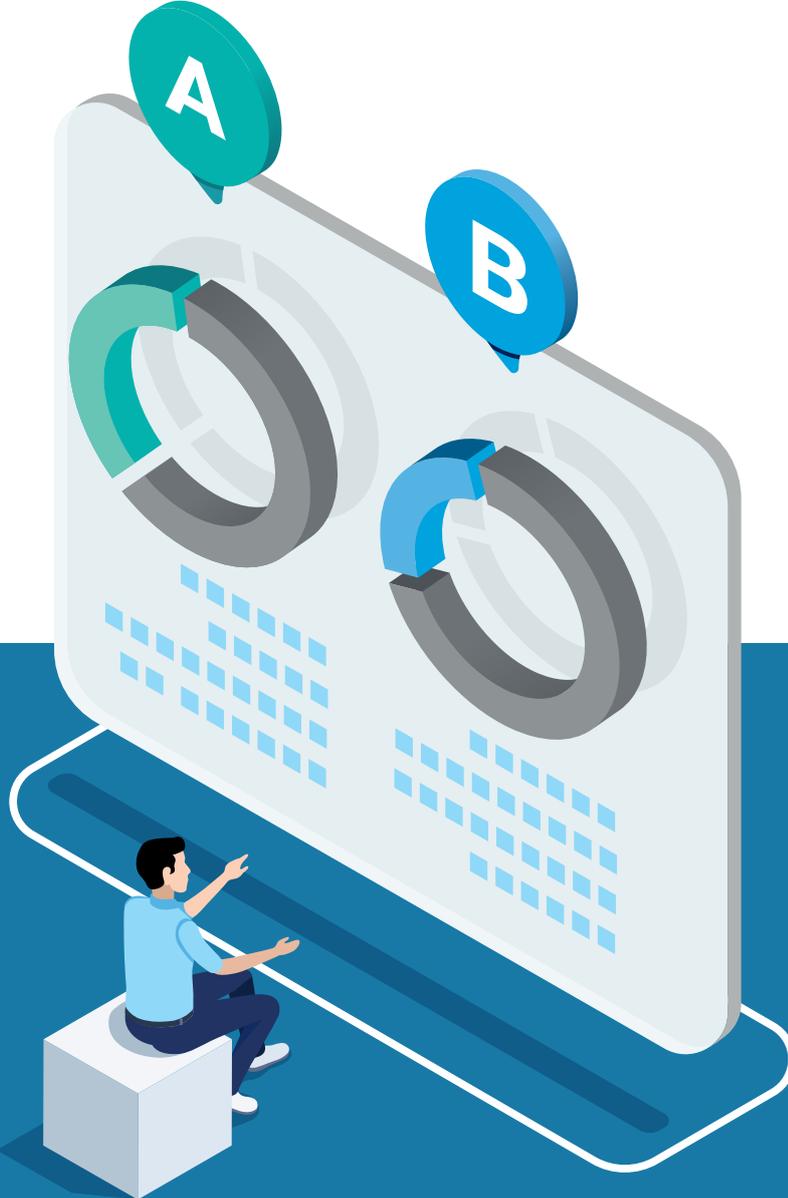
على الصعيد الوطني، نظام إدارة البيانات المنظم بشكل جيد يساهم بشكل مباشر في اقتصاد المملكة. فعندما تعمل الجهات بكفاءة وتتخذ قرارات مدروسة، تعزز في ذلك القدرة التنافسية للبلاد في الساحة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بإدارة البيانات بشكل فعال يضمن الالتزام بقوانين ولوائح حماية البيانات. ويعزز هذا النهج المسؤول سمعة المملكة العربية السعودية والثقة بها على الصعيد الدولي في مجال الأعمال التجارية، كما يساهم في زيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية. لتتمكن المؤسسات من إدارة بياناتها بفعالية يجب أن تبدأ بتحديد إطار عمل لإدارة البيانات. ومن شأن هذا الإطار أن يمكّنها من المقارنة مع المعايير العالمية والمنافسين وإدارة بياناتها بطريقة استباقية ومحسنة بعد ذلك، يجب على المؤسسات أن تبدأ في تحليل بياناتها لتحديد مجالات تحسين العمليات والحفاظ على قدرتها التنافسية. من خلال تحليل البيانات، يمكن تحديد الفجوات وتحسين العمليات والحفاظ على الميزة التنافسية. تعد الإدارة الفعالة للمخاطر أمرًا بالغ الأهمية، ويجب أن تخفف ممارسات إدارة البيانات من المخاطر المتعلقة بالاختراقات والثغرات الأمنية وانتهاكات الامتثال. تعمل الإدارة الاستباقية للمخاطر على حماية العمليات والسمعة بينما تعمل إدارة



٨ | الخاتمة

تقييم نضج إدارة البيانات، وتقييم الامتثال لمعايير إدارة البيانات وحماية البيانات الشخصية، وتقييم التميز التشغيلي، يوفر المؤشر الوطني للبيانات "نضج" إطارًا موحدًا وشفافًا للقياس والإبلاغ وتعزيز إدارة وممارسات حماية البيانات الشخصية.

في الوقت الذي تسعى فيه المملكة العربية السعودية لتصبح رائدة عالميًا في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، يبرز المؤشر الوطني للبيانات "نضج" كأداة حاسمة في تعزيز ثقافة إدارة البيانات. يعالج المؤشر الوطني "نضج"، باعتباره مؤشرًا شاملاً وفعالاً لنضج البيانات، التحديات التي يواجهها مكتب إدارة البيانات الوطنية في تقييم الامتثال والنضج في مختلف الجهات. من خلال استخدام نهج ثلاثي الأبعاد يشمل استبيان



المؤلفون:

شربل خير
استشارات المخاطر |
مدير أول



دانيال بريلي
استشارات المخاطر |
مدير



عبدالله النشال
استشارات المخاطر |
شريك



زياد حداد
استشارات المخاطر |
شريك



المشاركون في التأليف:

كارين قرضاب
استشارات المخاطر |
محلل الأعمال

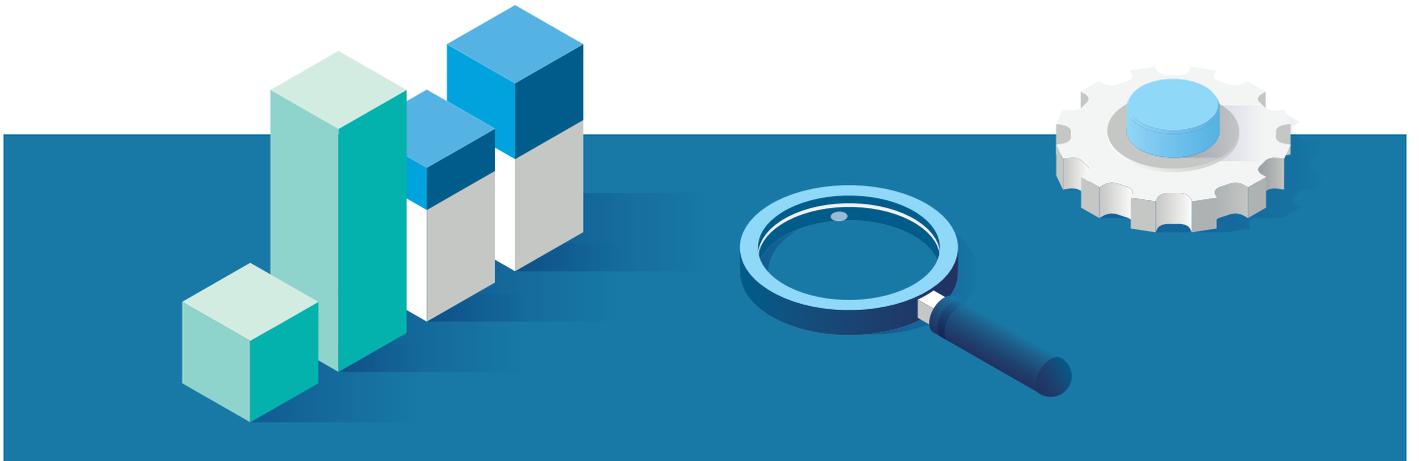


دانا المعلوف
استشارات المخاطر |
مدير مساعد



المساهمات:

نود أن نشكر جو هيكل على مساهماته في هذا التقرير.



Deloitte.

قد تمت كتابة هذا التقرير بصفة عامة، وبالتالي لا يمكن الإعتماد على ما يحتوي عليه لتغطية حالات محددة. إن تطبيق المبادئ المنصوص عليها يتوقف على الظروف الخاصة بكل حالة وينصح بالحصول على الإستشارة المهنية قبل القيام أو الإحجام عن أي تصرف بالإعتماد على محتوى هذا التقرير.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة (د إم إي) هي شركة تابعة لديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة، بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقبرص، وديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة مرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمناً.

يُستخدم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من شركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها، تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهاماتسو المحدودة أو ديلويت ن س إي أو ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة أي خدمات للعملاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about.

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتشن العالمية لأفضل 500 شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من 150 دولة. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنيي ديلويت الـ 200,000 وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com.

يسرّ د إم إي أن تقدم الاستشارة المهنية للقراء حول كيفية تطبيق المبادئ المنصوص عليها في التقرير بحسب ظروفهم الخاصة. لا تتحمل د إم إي أي واجب أو مسؤولية عن أي خسارة يكون سببها التصرف أو الإحجام عن التصرف نتيجة الإعتماد على أي معلومات يحتوي عليها هذا التقرير.

د إم إي هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الإستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة 1926 في المنطقة. إن وجود شركة د إم إي في منطقة الشرق الأوسط مكّزس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/أو إلزام شركة د إم إي. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدّم د إم إي خدمات التدقيق والمراجعة وخدمات الضرائب والاستشارات الإدارية والمالية وخدمات استشارات المخاطر في المؤسسات وتضم قرابة 5,000 شريك ومدير وموظف يعملون من خلال 27 مكتباً في 15 بلداً.